



Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/26/10
1 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية
الاقتصادية الأفريقيين/ الدورة الأربعون للجنة
الاجتماع السادس والعشرون للجنة الخبراء

أديس أبابا، إثيوبيا
29 آذار/ مارس - 1 نيسان/ أبريل 2007

استعراض الأجهزة الحكومية الدولية للجنة الاقتصادية لأفريقيا :
مذكرة مقدمة من الأمانة

ألفاً - مقدمة

1 - شكل الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في آذار/ مارس 2006 فرقة عمل لتساعد في تصحيح مسار اللجنة بحيث تتمكن من الاستجابة على نحو أفضل لأولويات أفريقيا الإنمائية. واستند عمل فرقة العمل هذه إلى عملية مشاورات ضمت موظفي اللجنة والدول الأعضاء فيها وكبار شركائها مثل الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالاته الشقيقة والجماعات الاقتصادية الإقليمية وشركاء اللجنة الثنائيين .

2 - ولقد نظر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في مضمون عملية تصحيح مسار اللجنة وأقرها في أيار/ مايو 2006. وترد الاتجاهات والأولويات الاستراتيجية للجنة في الوثيقة المعنونة "تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: تسخير الموارد الإقليمية لتلبية الأولويات الإنمائية في أفريقيا".

3 - ولتحسين عملية التصدي للتحديات التي تواجهها التنمية في أفريقيا، تمت محورة عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المصححة المسار حول ركنين متخصصين وهما "تعزيز التكامل الإقليمي دعماً لرؤية الاتحاد الأفريقي وأولوياته" و "تلبية احتياجات أفريقيا الخاصة والتغلب على التحديات العالمية الناشئة". وفي هذا الصدد، يتمثل أحد عناصر تصحيح المسار المحورية في زيادة التشديد على دعم خطة الاتحاد الأفريقي وتعزيز التعاون بين المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وفي الوقت نفسه تمثين الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين دعماً للتنمية في أفريقيا.

4 - وعقب عملية تصحيح المسار، سيقسم البرنامج الجديد من حيث توجهه إلى 10 برامج فرعية وهي: التجارة والشؤون المالية والتنمية الاقتصادية (البرنامج الفرعي 1)؛ والأمن الغذائي والتنمية المستدامة (البرنامج الفرعي 2)؛ والإدارة الرشيدة والإدارة العامة (البرنامج الفرعي 3)؛ وتسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (البرنامج الفرعي 4)؛ والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي (البرنامج الفرعي 5)؛ والمساواة بين الجنسين ودور المرأة في التنمية (البرنامج الفرعي 6)؛ والأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية (البرنامج الفرعي 7) - المكون 1: الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا؛ المكون 2: الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا؛ المكون 3: الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا؛ المكون 4: الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا؛ المكون 5: الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي؛ والتخطيط الإنمائي والإدارة (البرنامج الفرعي 8)؛ والإحصاءات (البرنامج الفرعي 9)؛ والتنمية الاجتماعية (البرنامج الفرعي 10).

5 - ولإنجاز هذه المرحلة من عملية تصحيح مسار اللجنة والامتثال للقرار 844 (د - 39) - تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاستجابة على نحو أفضل لأولويات أفريقيا - الذي اعتمده المؤتمر في أيار/ مايو 2006، يلزم إجراء إصلاح على مستوى آخر لمطابقة الأجهزة الحكومية الدولية مع توجهاتها الاستراتيجية وهيكل برامجها الجديدة، بما في ذلك الأجهزة التشريعية والهيئات الفرعية التابعة للجنة. وبناء على ذلك، تقدم طيه هذه المقترحات لكي ينظر فيها المؤتمر ويقرها.

باء - استعراض الإصلاحات التي أدخلت سابقاً على الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

6 - خضعت الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للجنة لعدة تعديلات على امتداد العقد الماضي. واعتمد أحد التعديلات الكبرى في عام 1997 لدى انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجنة. وعُرضت حينذاك عدة أسباب لتبرير إدخال تعديلات على هذه الأجهزة، من بينها ضرورة تكييفها مع التغييرات التي شهدتها تكوين اللجنة والمنحنى الذي اتخذته برنامج عملها، وتلبية طلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذي دعت فيه إلى إجراء عمليات مراجعة بغرض تعزيز فعالية هيكلها الحكومية الدولية. وتمثل أحد الاعتبارات الأخرى لإجراء هذه التعديلات في ضرورة أن تتناسق أجهزة اللجنة وتتوافق مع الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للمنظمات الإقليمية الأفريقية الأخرى.

7 - وكان من أهم التعديلات التي أدخلت على الأجهزة الحكومية الدولية إلغاء عدة اجتماعات وزارية وتشكيل لجان قطاعية لتتولى توجيه الأعمال التي يُضطلع بها في إطار البرامج الفرعية للجنة.

8 - وأقرت اللجنة منذ ذلك التاريخ عدداً من التعديلات المقترح إدخالها على هذه الأجهزة من بينها القرار الذي اتخذته في الجزائر في عام 2001 القاضي بعقد مؤتمرات مشتركة - أي مؤتمر لوزراء المالية ووزراء التنمية الاقتصادية الأفريقيين - وذلك مرة واحدة سنوياً. وعلاوة على ذلك، تم الاتفاق في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة التي عقدت في جوهانسبيرغ في عام 2002، على أن تعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بالتالي مباشرة وفي المكان نفسه، اجتماعات أجهزتها الرئيسية المعنية

بالسياسات العامة لتحقيق المزيد من الاتساق والجدوى في التكاليف في المهمة المشتركة بين الوزارات كما أنهما سينظمان سنوياً ندوة مشتركة بينهما . ويرد في المرفق الأول الهيكل الراهن للأجهزة الحكومية الدولية .

جيم - التوصيات المتعلقة بالأجهزة الحكومية الدولية الجديدة

(أ) الأجهزة المقرر الاحتفاظ بها أو تعديلها

1 - مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجان الخبراء التابعة له

9 - سيواصل مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين توفير الولاية التشريعية إلى اللجنة وتوجيه أعمالها العامة ، والنظر في برنامج عمل أمانتها وإقراره ، وتأدية دور المنتدى الذي يعبر عن موقف أفريقيا من المسائل الإنمائية الرئيسية الواردة في خطة الأمم المتحدة، وألقت في التوصيات التي تقدمها الهيئات الفرعية التابعة للجنة والأمين التنفيذي .

10 - ويقترح أن يتشارك الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، اعتباراً من الاجتماع المقبل ، في تنظيم المؤتمر لمواصلة تمكين الشراكة القائمة بينهما وتحقيق المزيد من الاتساق والجدوى في التكاليف لدى تنفيذ المهمة المشتركة بين الوزارات وزيادة عدد الجهات التي تحضره وكفالة المشاركة فيه على أعلى المستويات . والشكل المقترح أن يتخذ المؤتمر هو قيام الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا معاً بمناقشة المسائل الرئيسية المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأفريقية، في حين يتم تحديد المسائل المرتبطة بالاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الخطة التي تتناول المسائل القانونية.

11 - وقد أقر مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين الذي عقد في ياوندي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 (AU/CAMEF/MIN/Rpt(II)) بالفعل الاقتراح الداعي إلى تنظيم اجتماع سنوي مشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

12 - وإذا تمت الموافقة على هذه الصيغة فإن اجتماع الوزراء المشترك سيعقد سنوياً ، على أن يعقد الاجتماع المقبل في عام 2008 . وستعقد لجنة الخبراء اجتماعاً قبل انعقاد المؤتمر الوزاري وستزوده بالدعم الفني.

13 - وسيضم مكتب اللجنة ممثلاً عن كل من المناطق دون الإقليمية الخمس وهي شمال أفريقيا وغرب أفريقيا ووسط أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي . وسيتألف من رئيس وثلاثة نواب للرئيس ومقرر.

2 - المؤتمرات الوزارية دون الإقليمية

14 - يرد تقرير الأمين العام المعنون "تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا" (A/61/471) على الملاحظات التي أبدتها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الأثر المحدود الذي تتركه لجان الخبراء الحكومية الدولية التي تشرف على المكاتب دون الإقليمية . ويشدد التقرير على ضرورة بلوغ نتائج هذه الاجتماعات المستويات السياسية الوطنية ودون الإقليمية اللازمة . وهو يقضي أيضاً تحسين الحوار بين المكاتب دون الإقليمية والمكاتب الوطنية والجماعات الاقتصادية الإقليمية وتعزيز آليات المتابعة .

15 - ونتيجة لذلك ، يُقترح تحويل لجان الخبراء الحكومية الدولية الخمس لتصبح اجتماعات وزارية دون إقليمية . ولكفالة حضور هذه الاجتماعات بكثافة وخفض تكاليفها اللوجستية وغيرها من التكاليف، ستعقد بالتزامن مع اجتماعات الأجهزة المعنية بالسياسات التابعة لكل من الجماعات الاقتصادية الإقليمية الخاصة بكل مكتب من المكاتب دون الإقليمية وفي المواقع نفسها . وللمضي في تحسين سير عمل الأجهزة الحكومية الدولية وتعزيز فعاليتها ، ستعقد اجتماعات وزارية دون إقليمية خاصة بالمناطق دون الإقليمية الخمس أثناء الاجتماعات السنوية لمؤتمر الوزراء لمتابعة المسائل الرئيسية التي تهم مختلف المناطق دون الإقليمية.

16 - وستتولى الاجتماعات الوزارية السنوية الإشراف على صياغة برنامج عمل كل من المكاتب دون الإقليمية وأوليائتها وتنفيذها بشكل عام ، وتقديم توصيات بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من المناطق دون الإقليمية الخاصة بها ، إلى جانب تشجيع التعاون والتكامل الاقتصاديين دون الإقليميين وتعزيزهما .

(ب) الأجهزة الفرعية المقرر الاحتفاظ بها أو تشكيلها

17 - يتمحور توجه البرنامج الجديد ، كما أشير إليه أعلاه ، حول ركنين متخصصين وهو مقسم إلى عشرة برامج فرعية . وبفعل هذا الهيكل ، تتمثل مهمة الأجهزة الفرعية التابعة للجنة في توجيه العمل الذي يضطلع به في إطار هذه البرامج الفرعية .

18 - ولإنشاء هياكل فرعية فعالة ولكفالة تأثير قراراتها وتوصياتها في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية التي تعتمد عليها الدول الأعضاء ، من الضروري وجود تطابق بين البرامج الفرعية التي تنفذها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجان القطاعية . ولتحقيق هذا الغرض ، يقترح تشكيل سبع لجان قطاعية - يقع البرنامج الفرعي 7

في إطار صلاحيات الاجتماعات الوزارية دون الإقليمية السنوية المقترحة أعلاه، ويتولى مجلس إدارة توجيه أعمال البرنامج الفرعي 8. واللجان المقترح تشكيلها تجتمع كل سنتين لفترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أيام. واللجان المقترحة هي التالية:

1 - لجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

19 - تؤدي اللجنة دور منتدى من للخبراء يسدي المشورة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالي الأمن الغذائي والبيئة المترابطين، على أن يضطلع بالعمل في إطار البرنامج الفرعي 2. وفي هذا الصدد، ستكون بمثابة منبر للدعوة إلى تحقيق الأمن الغذائي وحماية البيئة ولتقييم الأنشطة التي تنفذها الحكومات الأفريقية في إطار خطط العمل الإقليمية والعالمية، مثل القرارات والناتج ذات الصلة بهذا الموضوع التي انبثقت عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

2 - اللجنة المعنية بأسلوب الحكم والمشاركة الشعبية

20 - يتمثل هدف اللجنة في توفير التوجيهات بشأن خلق بيئة مؤاتية لإدارة الاقتصاد والشركات في أفريقيا إدارة سليمة. وستركز هذه اللجنة على الأنشطة اللازمة لتعزيز ممارسات الحكم الديمقراطي، وتشجيع اعتماد المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتحسين إدارة حالة ما بعد انتهاء الصراع وإدماج دور المجتمع المدني في صلب الأنشطة السائدة. وستتولى اللجنة أيضاً مناقشة المسائل ذات الصلة بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وسيكون لمداولات اللجنة تأثير على الأنشطة التي تُنفذ في إطار البرنامج الفرعي 3 للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

3 - اللجنة المعنية بالمعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا

21 - تستهدف هذه اللجنة تعزيز دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مساعدة الدول الأعضاء فيها على تطوير بنيتها التحتية الوطنية المتعلقة بالمعلومات والاتصالات وعلى أدمج العلم والتكنولوجيا في ما تعتمده من برامج واسرراتيجيات إنمائية، وذلك عبر جمع خبراء وصناع سياسات جنباً إلى جنب لإسداء المشورة في هذين المجالين. وستعالج هذه اللجنة أيضاً المسائل ذات الصلة بالخدمات التي تقدم في مجالي المعارف والمعلومات والتي لا بد منها لدفع الخطة الإنمائية الأفريقية قدماً. وستضم اللجنة في عضويتها خبراء مختصين في ميادين معينة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظم المعلومات الجغرافية والمكتبات والعلم والتكنولوجيا. وستوجه اللجنة العمل الذي يضطلع به في إطار البرنامج الفرعي 4.

4 - اللجنة المعنية بالتجارة والتعاون والتكامل الإقليميين

22 - ستتولى هذه اللجنة التشجيع على تنفيذ التدابير المصممة خصيصاً لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين بلدان أفريقيا. وسيكون لها تأثيرها في برنامج العمل الوارد في إطار البرنامج الفرعيين 1 و 5. وستتولى تنسيق السياسات الاقتصادية بين البلدان الأفريقية ومواءمتها، بوصف ذلك شرطاً لا غنى عنه للتسريع من عجلة التكامل الاقتصادي الإقليمي. ونظراً لأهمية التجارة في التعاون والتكامل الإقليميين، ستركز اللجنة أيضاً على المسائل ذات الصلة بالتجارة بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية. إضافة إلى ذلك، ستعالج اللجنة أيضاً مسائل تنمية الموارد الطبيعية وإدارتها. وستضم في عضويتها خبراء متخصصين في ميدان التجارة والتكامل يُختارون من الحكومات والقطاع الخاص.

5 - اللجنة المعنية بالمرأة والتنمية

23 - إن دور اللجنة المعنية بالمرأة والتنمية، بوصفها منتدى استشارياً يضم خبراء وصناع سياسات، سيتمثل في تزويد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في ما تضطلع به من أعمال في إطار البرنامج الفرعي 6، بتوجيهات بشأن مدى أهمية المساواة بين الجنسين ودور المرأة في التنمية. وستواصل توفير منبر لمناصرة المرأة ولتقييم مدى متابعة وتنفيذ الحكومات الأفريقية لبرامج العمل العالمية والإقليمية المتعلقة بالنهوض بالمرأة. وستواصل على الأخص معالجة المسائل ذات الصلة بتمكين المرأة اقتصادياً، وحماية حقوقها القانونية وحقوقها كإنسان وتحسين إمكانيات إفادتها من نظامي التعليم والرعاية الصحية.

6 - اللجنة المعنية بالإحصاءات

24 - ستتولى اللجنة المؤلفة من خبراء وصناع سياسات متخصصين في ميدان الإحصاءات، مسؤولية تزويد اللجنة في ما تضطلع به من أعمال في إطار البرنامج الفرعي 9 بتوجيهات استراتيجية بشأن كيفية تطوير الإحصاءات في أفريقيا.

7 - اللجنة المعنية بالتنمية البشرية والاجتماعية

25 - ستمثل مهمة اللجنة في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية في بلدان أفريقيا وفي توجيه الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار البرنامج الفرعي 10. وستنفذ الأنشطة الإنمائية وأنشطة

المتابعة ذات الصلة بالمؤتمرات العالمية وبرامج العمل الإقليمية . وستستعرض الاتجاهات والمسائل المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية التي تثير اهتماماً إقليمياً .

(ج) الأجهزة الفرعية المقترحة إلغاؤها

لجنة التنمية البشرية والمجتمع المدني

26 - يُقترح أن يُستعاض جزئياً عن عمل هذه اللجنة باللجنة المعنية بالتنمية البشرية والاجتماعية واللجنة المعنية بأسلوب الحكم والمشاركة الشعبية .

دال - خلاصة

27 - بناء على ذلك، يُطلب من المؤتمر بحث وتأييد المقترحات الداعية إلى ما يلي :

- (1) تنظيم مؤتمر سنوي مشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا يضم وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ؛
- (2) وتحويل لجان الخبراء الحكومية الدولية إلى اجتماعات وزارية دون إقليمية ؛
- (3) وهيكلية الأجهزة الفرعية التابعة للجنة بحيث تتمحور حول سبع لجان قطاعية على غرار ما اقترح أعلاه .

المرفق الأول : الهيكل الحالي للأجهزة الحكومية الدولية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف - الأجهزة التشريعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنية بالمسائل الإنمائية الشاملة

- 1 - مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة له .
يؤدي المؤتمر دور الجهاز التشريعي الرئيسي للجنة ويجتمع مرة واحدة سنوياً . وتجتمع لجنة الخبراء قبل انعقاد المؤتمر وتزوده بالدعم الفني .
- 2 - لجان الخبراء الحكومية الدولية بالمكاتب دون الإقليمية الخمسة .
تجتمع لجنة الخبراء الحكومية الدولية الخاصة بهذه المكاتب التابعة للجنة مرة واحدة سنوياً وتقدم تقاريرها إلى اللجنة عبر اجتماع لجنة الخبراء .

باء - الهيئات الفرعية

يتمثل دور الهيئات الفرعية في استعراض المشاكل والمسائل ذات الصلة بالقطاع الإنمائي لكل منها، وصوغ السياسات والاستراتيجيات اللازمة لمواجهة التحديات التي تواجهها التنمية في أفريقيا ، وتحديد أولويات العمل القطاعي التي ينبغي تبيانها في برنامج عمل اللجنة . وتضم هذه اللجان مسؤولين كباراً وخبراء من الدول الأعضاء وهي تجتمع مرة واحدة سنوياً . وتتألف الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا من اللجان التالية :

- 1 - اللجنة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين والتنمية ،
- 2 - اللجنة المعنية بالمعلومات الإنمائية ،
- 3 - اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ،
- 4 - اللجنة المعنية بالتنمية البشرية والمجتمع المدني ،
- 5 - اللجنة المعنية بالتكامل والتعاون الإقليميين .

المرفق الثاني

العرض التنظيمي للأجهزة الحكومية الدولية المقترح إنشاؤها للجنة الاقتصادية لأفريقيا

